

السياسة المالية والفساد الإداري والمالي دراسة تطبيقية في مصر للفترة 1980 – 2008

The Fiscal Policy and the Managerial and financial corruption, Applied study in Egypt at period 1980- 2008

د. فاطمة ابراهيم خلف

جامعة الموصل / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

المستخلص

تعد العلاقة بين السياسة المالية والفساد الإداري والمالي من المواضيع الهامة والحيوية وذلك من خلال تحليل الأثر المترتب عن تلك العلاقة تم تناول الموضوع من جانبين تضمن الأول مكانة السياسة المالية بين السياسات الاقتصادية ذلك من خلال ادواتها المتمثلة بالضرائب والانفاق الحكومي والدين العام والامانات الاقتصادية والاجتماعية في حين تضمن الجانب الثاني الفساد الإداري والمالي ولما كان الفساد ظاهرة متشعبة ومعقدة، وهو موجود في كافة القطاعات الحكومية منها والخاصة فلهذا تختلف وسائل الزحف داخل المجتمعات واعادة انتاج نفسه .

Abstract

The relationship between fiscal policy and financial and administrative corruption of important issues and vital, through the analysis of the impact of that relationship has been approaching the subject from both sides to ensure the first position of fiscal policy between the economic policies through their instruments, represented by taxes and government spending and public debt, deposits of economic and social development while ensuring The second administrative and financial corruption and the corruption was complex and complicated phenomenon, which exists in all sectors of government and private, is why the different means of crawling inside the communities and re-produce itself .

Research hypothesis: - Find assumes that there is a causal relationship between the overlapping corruption and fiscal policy, represented by Ppaduadtha (overall revenues - public expenditure - the surplus or deficit of the general budget). As well as for his research on indicators of corruption in the Egyptian economy

The research aims to the corruption indexes in the Egypts economic_ in additional to notifying the relationship between the financial policy and corruption . The research by pothesis that there is a casual overlap relation between corruption and the financial policy. The method of the research includes two elements. First is the theoretical one, searching the concepts and the types of the corruption. The second assumes to using the analysis of the vector Auto Regression (V. A. R) to find out the casual relations between corruption and the financial policies. The results shows that the best casual relations may be achieved by temporal retardation for two years, where showing that there is a casual relation from the general revenue to the managerial and financial corruption, The is the increases of the general revenue causes the managerial and financial corruption while there is no casual relation between corruption and other total variables chosen.

The study recommends to the importance of emphasizing on the special studies corruption, and there is more probable chance for the universities and the researches centers to face these matters.

فرضية البحث :-

يفترض البحث ان هناك علاقة سببية متداخلة بين الفساد والسياسة المالية متمثلة بادواتها (الايرادات العامة - النفقات العامة - العجز او الفائض من الموازنة العامة) . فضلاً عن بحثه عن مؤشرات الفساد في الاقتصاد الحكومي .

اهمية البحث:- تتجلى اهمية البحث من خلال توجهات الفساد في الاقتصاد على المستوى العالمي فضلاً عن ان اثار تلك الظاهرة واحدة من المسائل الرئيسية التي يمكن ان يكون التصدي لها في اساليب البحث العلمي على قدر كبير من الاهمية والرعاية

مشكلة البحث:- ان تعاظم وتزايد مشكلة الفساد المالي في الاقتصادات الحديثة يجعل التصدي لمثل هذه الموضوعات والبحث في الاسباب والاثار واحدة من الصعوبات التي تواجه الاقتصادات الكلية في سعيها لتحقيق النمو والرفاهية

هدف البحث :- يهدف البحث في مؤشرات الفساد في الاقتصاد المصري فضلاً عن تاشير العلاقة بين السياسة المالية والفساد. يفترض البحث ان هناك علاقات سببية متداخلة بين الفساد والسياسة المالية .

منهج البحث :- يتواجد في منهج البحث مبحثين

الاول نظري يبحث في مفاهيم السياسة المالية واشكال الفساد اما الثاني يتولى استخدام تحليل انحدار المتجه (VAR) لغرض الكشف عن العلاقات السببية بين الفساد والسياسة المالية .

المقدمة

1-1 الاطار المفاهيمي للسياسة المالية

كانت السياسة المالية التقليدية المنبثقة من المذهب الاقتصادي الكلاسيكي تجعل هدفها المحافظة على مبدأ متوازن للموازنة العامة ، اما اكينز فانه يرى بضرورة تدخل الدولة في تحريك عجلة الاقتصاد وبذلك اصبحت السياسة المالية تهدف الى تحقيق اهداف مالية واقتصادية بان واحد فالاهداف الاقتصادية تتجلى في تحقيق الاستخدام الامثل للموارد ، وتحريك معدلات النمو الحقيقية نحو الاعلى ، وتخفيض معدلات التضخم ، وكسر الركود واستقرار سعر الصرف، وزيادة الاستثمار ، وزيادة فرص العمل، وتوازن ميزات المدفوعات، واعادة توزيع الدخل القومي في حين تتجلى الاهداف المالية في تأمين موارد مالية كافية لتغطية النفقات العامة وتقليص عجز الموازنة العامة للدولة.(مراد، 2008، 28)

اولاً :- مفهوم السياسة المالية :-

تعني برامج العمل التي تعدها السلطة التنفيذية لاستخدام مواردها المالية ، للتاثير على النشاط الاقتصادي وضبطه وذلك من خلال الادوات الاتية :- الضرائب، الانفاق الحكومي، الدين العام، الاعانات الاقتصادية والاجتماعية

لقد اخذ يتزايد الاهتمام بالسياسة المالية في العصر الراهن، نظراً لتزايد العجز في الموازنة العامة لمعظم دول العالم، حتى أصبحت تعتبر من اقوى السياسات الاقتصادية واشدها تاثيراً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمتها الفعالة في تقليص الفوارق في الدخل ، وتوفير فرص العمل وزيادة القوة الشرائية لافراد المجتمع ونمو الناتج القومي ، كما وتساعد السياسة المالية على ارساء مبادئ العدالة الاجتماعية ورفع مستوى الانتاجية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، الوادي، 2010، 143-144

ثانياً :- السياسة المالية في مصر

شهدت مصر تغيراً ملحوظاً في اتجاه سياستها المالية خلال عام 1982 فقد تآثر اقتصادها بدرجة كبيرة بتدهور إيراداتها العامة، ونتيجة لذلك فقد اتبعت مصر سياسة مالية تقيدية استهدفت الحد من التوسع في الانفاق الحكومي كوسيلة للتحكم في حجم الطلب الكلي. حيث شهدت انخفاضاً ملحوظاً في مستوى العجز الكلي ، في حين تباينت اتجاهات التغيير في الإيرادات الحكومية فقد شهد الاقتصاد المصري تحسناً ملحوظاً في نمو الإيرادات بنحو 21 % ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1983، 75-79

استمر الوضع المالي في التحسن عام 1993، حيث انخفض العجز المالي الى اقل من نصف ما كان عليه في العام السابق، ليصل الى 1,6 مليار دولار أي ما يقارب (3,4 %) من الناتج المحلي الاجمالي ويرجع هذا السبب في معظمه الى حرص الحكومة على متابعة اجراءات ضبط الانفاق وتحسين الإيرادات في اطار برنامج الإصلاح القاسي بتقليص دور القطاع العام في الاقتصاد ، مع توسع دور القطاع الخاص وتنفيذ برنامج الخصخصة حيث تم تقليص حجم الاستثمارات العامة وترشيد دعم السلع مما أدى الى زيادة اسعار الطاقة بشكل ملموس (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1994، 86)

اكتسبت السياسة المالية بعداً هاماً في مجال توفير البيئة المستقرة والمناسبة لتشجيع الادخار والاستثمار الخاص، وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد لان زيادة دوره يتوقف الى حد كبير على تقدمه السياسة المالية من حوافز مشجعة لنشاط هذا القطاع . فضلاً عن انتهاج سياسة مالية اكثر ثباتاً في مجال خفض العجز الذي يمكن تمويله عبر مصادر الادخار الحقيقية وضبط معدلات نمو الاقتراض الحكومي وربطه بالحاجة الانمائية للانفاق العام . فضلاً عن توجه السياسة المالية نحو تقديم الحوافز الانتاجية والاستثمارية للقطاع الخاص كخفض النسب الحدية لضريبة الدخل وتخفيض الضرائب على الارباح في نطاق الأنشطة الانتاجية في البعض الآخر . التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000، 104

والجدول رقم (1) يوضح بيانات عن الإيرادات العامة والنفقات العامة ، وعجز الموازنة للمدة 1980 - 2008 ، الوادي ، 2010 ، 131-132

جدول (1)

الإيرادات العامة والنفقات العامة وعجز الموازنة / مليون دولار في مصر للمدة 1980 - 2008

العجز والفائض	النفقات العامة	الإيرادات العامة	السنوات
3232,860	13631,43	10398,57	1980
7753,710	18682,29	10928,57	1981
6818,00	19682,29	12864,20	1982
7157,14	20822,29	14665,14	1983
6909,65	19728,95	12819,30	1984
6433,18	20077,84	13449,5	1985
6565,03	20209,695	13644,662	1986
5,0020	15,947	10,946	1987
5,919	14,474	8,555	1988
4,295	12,744	8,449	1989
3,399	12,075	8,676	1990
2,218	13,572	11,354	1991
3,168	18,589	15,420	1992
1,600	15,606	14,006	1993
1,092	16,613	15,521	1994
0,748	17,180	16,431	1995
0,883	18,835	17,952	1996
0,687	19,720	19,033	1997
0,826	20,897	20,071	1998
2,628	23,563	20,934	1999
3,790	25,440	21,650	2000
5,029	24,194	19,164	2001
5,018	22,882	17,863	2002
4,964	21,845	16,882	2003
4,638	20,768	16,130	2004
6,81	23,768	16,958	2005
5,471	22,127	16,656	2006
5,665	22,221	16,556	2007

5,982	22,705	16,723	2008
-------	--------	--------	------

الجدول من اعداد الباحثة

بالاعتماد على التقرير الاقتصادي الموحد اعداد متفرقة

ثالثاً :- الشفافية والسياسة المالية في مصر

اصبحت الشفافية مسألة ضرورية وهامة لكافة المجتمعات حيث يرى خبراء صندوق النقد الدولي ان الشفافية هي الانفتاح على الجمهور فيما يتعلق بهيكل وظائف القطاع الحكومي ونوايا السياسة الاقتصادية وحسابات القطاع العام ، ولهذا اصبح مقدار الشفافية الذي تتسم به الموازنة العامة احد المعايير للحكم عن حسن ادارة المالية العامة جنبا الى جنب مع محور السياسة المالية من هنا تأتي اهمية مؤشر شفافية الموازنة باعتبارها اول دليل في هذا المجال استناداً الى استطلاعات للرأي مفصلة قام بها خبراء محليون في (59) دولة وهو عبارة عن (122) سؤال لجمع معلومات مقارنة عن قدرة المواطن على الحصول على معلومات تتعلق بالموازنة وكمية المعلومات المتاحة، وتوصيل المؤشر الى النتائج التالية :-

- 1- ان فعالية المواطنين في منافسة الموازنة وصنعها لدى (53) دولة أي حوالي 90 % من بلدان محددة للغاية وهناك ستة دول فقط تقدم معلومات وافرة وضرورية لمساءلة الحكومة (فرنسا - نيوزلندا - سلوفينيا - جنوب افريقيا - المملكة المتحدة - الولايات المتحدة) .
- 2- هناك نحو (32) دولة أي حوالي (54 %) لا تنشر تقارير الموازنة الرئيسية ويقتصر استخدامها على الاستخدام الداخلي للحكومة.
- 3- هناك ستة دول تبقى موازنتها سرية الى ان يتبناها المجلس التشريعي بشكل يمنع أي مشاركة عامة في دراسة الموازنة (انغولا - بوركينيا - فاسو وتشاد - الصين - مصر - منغوليا - فيتنام)
- 4- نصف الدول تقريباً لا تعقد جلسات عامة عن الموازنة
- 5- يوجد 16 دولة يمكن للسلطة التنفيذية ان تطرد رئيس هيئة الحسابات الخارجية دون موافقة القضاء او السلطة التشريعية .

جدول رقم (2)

ترتيب الدول وفقاً لشفافية الموازنة العامة عام 2006

الترتيب	المؤشر	الدولة	الترتيب	المؤشر	الدولة
32	42	كرواندا	1	89	فرنسا
34	41	مالادي	2	88	بريطانيا
34	41	اندونوسيا	3	86	نيوزلندا
34	41	تركيا	4	85	جنوب افريقيا
37	40	بنغلادش	5	81	سلوفينيا
38	39	الارجنتين	5	81	الولايات المتحدة

39	38	هندوراس	7	77	بيرو
40	37	زامبيا	8	76	السويد
41	36	نيبال	9	73	بولندا
42	33	جورجيا	9	73	البرازيل
43	31	اوغندا	9	73	كوريا الجنوبية
43	31	اكوادور	12	72	النرويج
45	30	اذربيجان	13	66	رومانيا
46	29	الكامبيون	14	65	ميشوانا
47	28	الجزائر	15	64	جمهورية التشيك
48	27	السلفادور	16	57	كولومبيا
49	24	البانيا	17	52	الهند
50	20	بوليفيا	18	51	غينيا
50	20	النيجر	18	51	نامبيا
50	20	نيكاراجوا	18	51	باكستان
53	19	المغرب	18	51	الفلبين
54	18	منغوليا	22	50	الاردن
56	11	بوركينافاسو	22	50	المكسيك
57	5	تشاد	24	48	كينيا
58	4	انجولا	24	48	تنزانيا
59	2	فيتنام	26	47	بلغاريا
			26	47	سيرلانكا
			26	47	روسيا
			29	46	جوايমালা
			30	44	كورستاريكا
			31	43	قزاخستان
			32	42	غانا

المصدر (الوادي ، 2010: 132 ، 133)

2 - 1 الإطار المفاهيمي للفساد الإداري والمالي

أولاً : الفساد الإداري والمالي

لقد كانت ظاهرة الفساد الإداري والمالي من بين المشاكل التي اجمعت تقارير الخبراء الدوليين على ضرورة معالجتها في البلدان النامية إذ ما اريد لبرامج التنمية ان تنفذها، فهذه الدول مولعة بالفساد الإداري للأسباب التاريخية والحضارية التي تعيشها من ناحية ، ولما لها من اثار وانعكاسات سلبية خطيرة على الاستقرار السياسي والاقتصادي من ناحية اخرى .

ثانياً: - مفهوم الفساد: -

اعطيت للفساد بوجه عام تعريفات عديدة تختلف في نظرتها وطابعها وفلسفتها فيعرفه البعض بأنه ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة او الخاصة والذي يفضي الى احداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلاد من خلال هدر الموارد الاقتصادية او زيادة الاعباء على الموازنة العامة ، او خفض كفاءة الاداء الاقتصادي او سوء توزيع الموارد بقصد تحقيق منافع شخصية ، مادية او غير مادية ، عينية كانت او نقدية على حساب المصلحة العامة، (النجار ، 2009، 3) ويعرفه اخرون بأنه سوء استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة (يماني، 2010، 4) اما الباحث فيعرفه: هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق ارباح خاصة .

ثالثاً: - اسباب الفساد الإداري والمالي

ان الفساد الإداري والمالي يعود في الغالب الى سببين رئيسيين هما :-

أ- الرغبة في الحصول على منافع غير مشروعة .

ب- ومحاولة التهرب من الكلفة الواجبة وتتعدد الاسباب المؤدية الى الفساد وتقسم الى:-

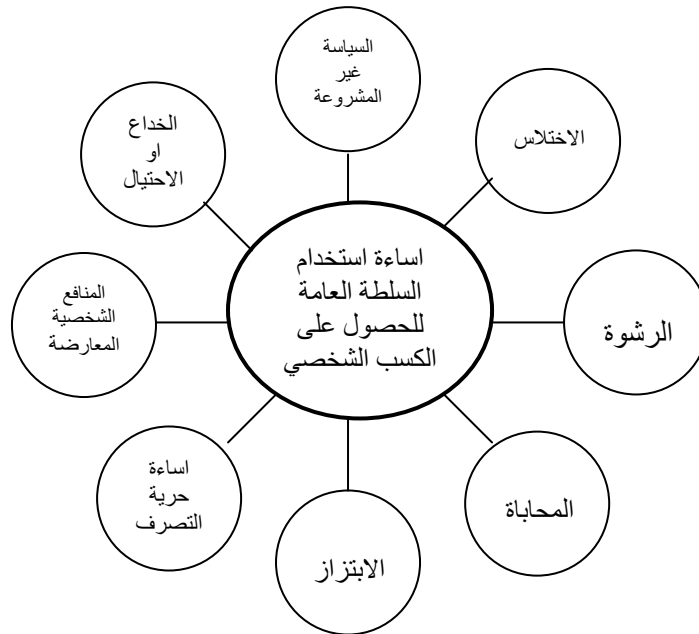
- 1- اسباب تربوية وسلوكية :- بعدم الاهتمام بغرس القيم والاخلاق الدينية في نفوس اطفال يؤدي الى سلوكيات غير حميدة بقبول الرشوة وعدم المسؤولية وعدم احترام القانون (يماني، 201، 6)
- 3- السياسات الاقتصادية المترجلة التي لا تراعي تحقيق قدر من التوازن او العدالة في توزيع الثروات والموارد الاقتصادية على السكان فضلاً عن تحميل الادارة العامة والقطاع العام باعباء ومهام جسام تتطلبها برامج التنمية الطموحة والمشاركة وهذا يستلزمها تحويلها لصلاحيات واسعة ومدتها بموازنات واعتمادات مادية كبيرة .اضافة الى التحول السريع وغير المخطط نحو تعظيم دور القطاع الخاص على حساب القطاع العام وبيع المؤسسات والمرافق الحكومية للشركات الاجنبية مما يسمح للسماسة بعقد الصفقات ودفع العمولات لشراء الذمم والمساومة على الملكية العامة لصالح قلة من الراسماليين .(الكبيسي، 2000، 92-93)
- 3- عوامل دولية:- تعد هذه العوامل سبباً اخر من اسباب الفساد والتي تاخذ اشكالاً متعددة منها في صورة رشواي ومدفوعات غير مشروعة في اطار التجارة والمساعدات الاجنبية وتدفقات الاستثماريين للدول ، او في صورة مزايا تفصيلية في فرض التجارة او التحيز لصالح اقتراحات استثمارية معينة ، او استبعاد بعض العملات من نطاق المعاملات الدولية بالخداع ونحو ذلك (الجابري، 2009، 11)

- 4- اسباب ادارية :- تتميز معظم الدول النامية بكبر حجم القطاع العام وازدياد عدد العاملين فيه ولهذا تاثير كبير على المجتمع فيما يتعلق بتوزيع السلع والخدمات حيث انه كلما كبر حجم القطاع العام واتسعت مجالاته ازداد الميل نحو الفساد.(خليل، ص 6)
- 5- اسباب قانونية :- وقد يرجع الانحراف الاداري والمالي الى سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل وذلك نتيجة لغموض مواد القوانين او تضاربها في بعض الاحيان، الامر الذي يعطي فرصة للتهرب من تنفيذ القانون او الذهاب الى تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين (الوادي، 2010، 236)
- 6- اسباب سياسية :- ان محدودية قنوات التأثير الرسمية على قرارات الاجهزة الادارية والحكومية ، وضعف العلاقة بين هذه الاجهزة والجمهور والتعالي وغياب الانظمة الرقابية من شأنه ان يكثر من حالات الفساد الاداري والمالي ، وظهور ممارسات منحرفة تحل بالاهداف والمصالح العامة للمجتمع . (عبداللطيف، 2010، 8)

رابعاً:- : اشكال الفساد

يتخذ الفساد اشكالا متعددة لعلها تبدأ باساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، ومن هذا المنطلق يتم قبول رشاي و اختلاس الاموال والابتزاز والاحتيال والمحابة، وغيرها من الممارسات التي تسبب الضرر على المجتمع و على الاقتصاد بشكل او باخر ،وفي دراسة لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي UNDP لخصت فيه اهم اشكال الفساد في المخطط التالي :-

شكل (1) مؤشرات الفساد الاداري والمالي في مصر



المصدر(يحيى غني النجار ، 2009 ، 14الاثار الاقتصادية للفساد، 4)

مؤشرات الفساد الإداري والمالي في مصر

يرجع انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي في المجتمع المصري من وجهة نظر علماء الاجتماع السياسي الى التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع المصري والتي اثرت بدورها على منظومة قيمه ومن ثم على توجهاته وسلوكه ، في حين يرى اخرون ان الجزء الاكبر منها يرجع الى مشكلات الاختلال في هيكل الانتاج والعمالة واختلال ميزان المدفوعات وازدياد التفاوت في الدخل. هناك مجموعة من العوامل التي تؤدي الى غياب الشفافية في المجتمع المصري اهمها:

- 1- الاحتكارات والممارسات الاحتكارية
- 2- الاستيلاء على اراضي الدولة.
- 3- الإيرادات الريعية او الدور الذي تلعبه الدولة من خلال التدخل في العطاءات والمناقصات ، هو اساس الفساد في أي مجتمع.
- 4- ضعف السياسة المالية. (ندوة مركز الدراسات السياسية بالاهرام).
- 5- البيروقراطية. ولدت البيروقراطية مع نشوء الدولة الحديثة المعززة بجيش ضخم من الموظفين ضخم من الموظفين ورجال الادارة ذوي الاختصاص بالمهام الموكلة اليهم، او سياسيين كانوا شريحة مؤثرة ذات نفوذ في الدولة وقراراتها السياسية معبرين بذلك عن تحقيق مكاسب خاصة، او توجيه السياسة العامة، وتلك السلطة والقوة تمارس على المواطنين ، وهي تعبير عن المجتمع الحديث حيث اطلق عليها ماركس لفظ المجتمعات الرأسمالية التي تعتبر مرحلة متقدمة وفق التفسير المادي للتاريخ. (علي، 2006، 1)
- 3- اختلالات الاجور :- ويرى كينز ان تدخل الدولة في عمليات تنظيم الاجور امرا ضروريا خاصة في فترات الركود الاقتصادي وخلق الطلب الفعال. وعموما فان التدخل الحكومي في تنظيم الاجور يهدف الى تحقيق أهداف اقتصادية كتوزيع الدخل بما يضمن تحقيق التوازن بين العرض والطلب في السوق وتنشيط الاقتصاد وحمايته من الازمات الاقتصادية، إضافة الى تحقيق أهداف إجتماعية مثل تخفيف الاضطرابات والمشكلات وتحقيق الاستقرار السياسي وتحقيق اهداف سياسية لكسب العمال والنقابات. (إبراهيم ، 2010 ، 1)
- 6- الخصخصة :- هي تحويل المشاريع العامة الى المشاريع الخاصة وفق قوانين ومعايير البلد المعني من اجل تحويل مصدر القرارات من المستوى المركزي الى مستوى الوحدات افراد ومؤسسات او شركات ، وبذلك يكون توزيع الادوار بين القطاع العام والقطاع الخاص وبالتالي افساح المجالات امام المبادرات الخاصة . (جبار محمد الشيخ حمادي، 2007، دراسات مفاهيم وابعاد الخصخصة) www.marafea.org/paper.php

Source ak bar & mif – inter page

مؤشر ادراك الفساد:-

يعرف بانه مؤشر انطباعي يهتم برصد الانطباع والاحساس العام لدى مواطني ورجال الاعمال بدول العالم المختلفة ، والمنهجية التي يتبعها هذا المؤشر هو استخدام عدة تقارير مسحية من رجال الاعمال ومحليين دوليين في مجال السياسة والاقتصاد، ويعتمد في الاساس على نتائج دراسات لمصادر موثوق فيها ومتنوعة في اساليب جمع العينات مما يعزز من فهم المستويات الحقيقية للفساد من دولة الاخرى.

وفي دراسة لمنظمة الشفافية العالمية اعداد مختلفة فقد تبين ان موقع مصر في مؤشر ادراك الفساد قد ظل عند مستواه تقريباً أي السبعين برغم تزايد اعداد الدول في المؤشر . وذلك نتيجة لثبات الدرجة المعطاة لمصر ولكن يجدر الملاحظة بضيق الفارق بين الدرجة العليا والدنيا التي حصلت عليها مصر في المؤشر الخاص بعام 2006 حيث تراوح بين (3 , 3.7) وهو ما يشير الى الانطباع عن الفساد قد اصبح محل اتفاق بينهم تقريباً (الحياي، عبدالفتاح، 2007، 10)

جدول (3)

وضع مؤشر ادراك الفساد في مصر على مستوى بلدان الشرق الأوسط

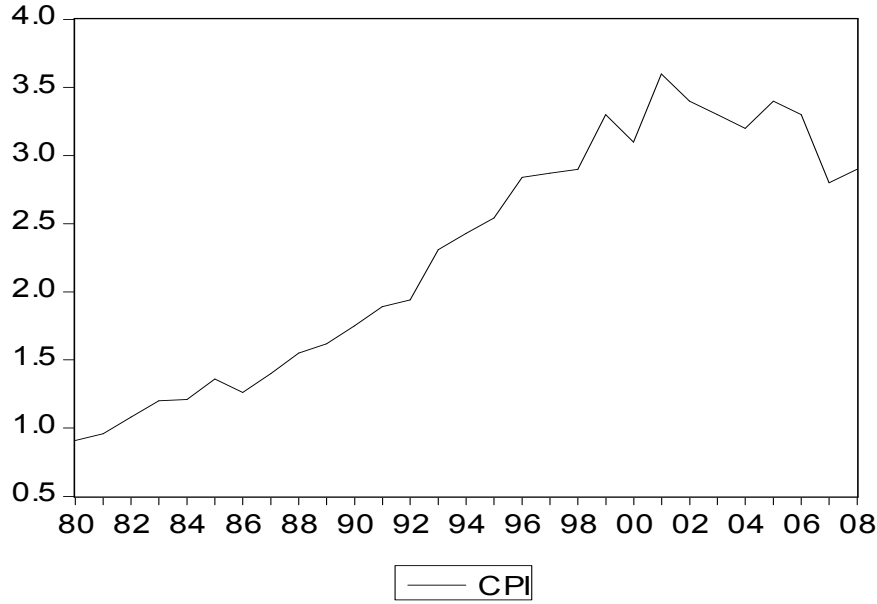
الدولة	المؤشر	الترتيب العام	الترتيب على مستوى المنطقة
الإمارات	6.2	31	1
قطر	6	32	2
اسرائيل	5.9	34	3
البحرين	5.7	36	4
عمان	5.4	39	5
الأردن	5.3	40	6
لبنان	3.6	63	8
السعودية	3.3	70	9
مصر	3.3	70	9
سوريا	2.9	93	11
ايران	2.7	105	12
ليبيا	2.7	105	12
اليمن	2.6	111	14
العراق	1.9	160	15

المصدر (الحياي، 2007، 10)

ومما يعقد من مشكلات الفساد وغياب الشفافية في مصر ان الفساد يتم داخل العملية الانتاجية ذاتها، وذلك خلافاً لدول شرق اسيا والتي تعاني من الفساد بشكل كبير لكن يتم خارج العملية الانتاجية

الشكل (1)

مؤشر أدراك الفساد في مصر للمدة 1980 - 2008



المصدر (الحياي، 2007، 10)

يتبين من الشكل البياني (1) ان مؤشر ادراك الفساد في مصر اخذ بالتزايد حيث بلغ في عام 1980 (0.91) وارتفع ليصل الى (1.36) في عام 1985 واستمر بالارتفاع حتى بلغ (1.75) واخذ بالارتفاع حتى وصل الى (2.54) في عام 1995، واستمر هذا المؤشر بالارتفاع حتى وصل الى (3.1) في عام 2000 ، في حين بلغ في عام 2005 (3.4) وانخفض انخفاضاً شديداً الى (2.8) في عام 2008

تناول التشريع المصري بتحريم العديد من التصرفات والافعال ، والتي اعتبرتها كذلك اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، ومن ذلك جريمة الرشوة والتي تقع من موظف عمومي او مستخدم او رئيس او عضو مجلس ادارة احدى الشركات او الجمعيات او النقابات او المؤسسات .

حيث اصدر المشرع المصري العديد من التشريعات التي تهدف الى تنظيم العمل في العديد من القطاعات مثل قانون البنك المركزي، قانون هيئة سوق المال، قانون حوافز وضمانات الاستثمار وغيرها من المجالات والقطاعات ، اضافة الى ما تقدم فقد اصدر المشرع عدداً من التشريعات ذات الطابع الرقابي والتنظيمي لكيفية ادارة اموال وممتلكات الدولة وحمايتها ضد اعمال الفساد ، ومن تلك التشريعات القانون رقم 53 لسنة 1973 وتعديلاته في مجال الموازنة العامة موضعاً كيفية استخدام اموال الدولة والجهات المختصة بمراجعة الحسابات الختامية والميزانيات العمومية للوحدات الواردة بالموازنة العامة للدولة ، والاجراءات التي تتخذها حال وجود مخالفة للقواعد التي تضمنها القانون اضافة الى قوانين اخرى مثل قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم 47 لسنة 1978 وقانون العمل رقم 2 لسنة 2003، قانون تنظيم الجامعات رقم 49 لسنة 1972، قانون الوظائف القيادية رقم 5 لسنة 1991 الى جانب لوائح العاملين بالشركة (لجنة الشفافية والنزاهة، التقرير الثاني 2008، ص 11- 12).

الآثار الاقتصادية الكلية للفساد

للفساد المالي والإداري آثار اقتصادية كثيرة سواء على المستوى الكلي أو الجزئي وسنتناول هنا أهم الآثار الكلية والتي تتمثل في :-

أولاً :- الفساد والنمو الاقتصادي

تشير كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية بأن للفساد الإداري والمالي آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي، حيث أن خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي سيؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي (السوادي، 2010، 238)

ولبيان أثر الفساد الإداري والمالي على النمو الاقتصادي فقد تم تقدير وتحليل ذلك الأثر والمعادلة رقم (1) توضح ذلك.

$$GDP = 3.4109 + 2.0610 Cpi$$

$$t (0.63) + t (9.25)$$

$$R2 = 76\%$$

$$F = 85.61 \quad Rs \bar{75}$$

يتبين من المعادلة (1) أن زيادة الفساد الإداري والمالي بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (2.0610). في حين بلغ R^2 76 أي أن 76% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي تعود إلى تأثير الفساد الإداري والمالي أما 24% فتعود إلى متغيرات أخرى.

ثانياً :- الفساد والانفاق العام

يؤدي الفساد إلى زيادة حجم الاستثمارات العامة على حساب الاستثمار الخاص لكون العديد من بنود الانفاق العام طيبة لتلاعب كبار المسؤولين في الحصول على رشواي كما ويشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيداً عن التشغيل والصيانة اللازمة من أجل الانفاق على معدات جديدة. فضلاً عن تأثير على الانفاق على الصحة والتعليم لأن هذه النفقات أقل سهولة على المسؤولين في انتزاع الربح من نفقات المشاريع الأخرى. (النجار، 2010، 6).

وعند تقدير أثر الفساد الإداري على الانفاق العام فقد تم إجراء الانحدار والمعادلة رقم (2) توضح ذلك

$$xpend = 18521 - 6202 cpi$$

$$+ (6.96) t (-5.71)$$

$$R2 = 54.7\% \quad RS = 53\%$$

$$F = 32.56$$

يتبين من المعادلة رقم (1) أن زيادة الفساد الإداري والمالي بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض الانفاق العام بنسبة (6202). في حين بلغ R^2 54% أي أن 54% من التغيرات الحاصلة في الانفاق الحكومي تعود إلى تأثير الفساد الإداري والمالي أما 46% فتعود إلى متغيرات

وهذا ما أكدته دراسة 1977 Tanzi & Dovoodi حيث أن الفساد الإداري يؤدي إلى تشويه تكوين النفقات العامة ويبعدها عن الصيانة والتشغيل إضافة إلى انخفاض الانفاق على الصحة والتعليم فضلاً عن تقليصه من إنتاجية الاستثمار العام والبنى التحتية.

ثالثاً: - الإداري والمالي والإيراد العام

يعد التهرب الضريبي أو التهرب الكمركي احد اشكال الفساد الاداري والمالي مما يؤدي الى ضياع قدر لا بأس به من الاموال التي كان من الممكن ان تذهب لتمويل مشروعات محددة وتسهم في بناء الدولة .
والمعادلة (3) توضح اثر الفساد الاداري والمالي في الإيراد العام

$$\text{Rev} = 11378 - 3848 \text{ cpi} \dots\dots\dots(3)$$

$$6.31 \quad (t) = 5.22$$

$$R2 = 50\% \quad RS = 48.4\%$$

$$F = 27.28$$

من المعادلة (3) يتبين ان زيادة الفساد الاداري والمالي بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض الإيراد العام بنسبة 38% ، في حين بلغ R^2 50% أي ان 50% اما 50% الاخرى فترجع الى عوامل اخرى

اما في مجال الإيرادات الريعية والتي من خصائصها انها تنتج عن امتلاك الدولة لموارد او ثروات استثنائية بحكم السيطرة والتي تذهب لخزينة الدولة تلقائياً بدون الاعتماد على رضا او تعاون أي اطراف اخرى في المجتمع، فضلاً عن ان هذه الدخول تذهب للخزانة مباشرة دون ان تعرض للمحاسبة او المسالة.

وبذلك يرى البعض ان هناك علاقة وثيقة بين الإيرادات الريعية والفساد حيث تؤدي هذه الثروات الى العديد من الاغراءات مثل عرض المناصب الحكومية على الافراد وهو ما يسمى بربع المنصب او ارساء عطاءات معينة على بعض رجال الاعمال او الاعفاءات الضريبية، وهذا بدوره يؤدي الى تحول اهتمام رجال الاعمال والمستثمرين الى تعظيم استفادتهم من توزيع الربح عن طريق التعامل مع السلطة بدلاً من التوجه نحو الادخار والاستثمار في المشاريع الانتاجية.

يترتب على الفساد الاداري والمالي في القطاع الضريبي انخفاض في الطاقة الضريبية للدولة وذلك يؤدي الى تخلي الدولة عن بعض الاهداف التي وعدت المجتمع بأشباعها

رابعاً: - الفساد الاداري والمالي وعجز الموازنة

يعد عجز الموازنة من المؤشرات المالية المهمة وذلك لبيان الموقف المالي للدولة، ويلعب الفساد الاداري والمالي الدور الكبير في زيادة عجز الموازنة العامة للدولة ، فقد تم تقدير اثر الفساد المالي والاداري على عجز الموازنة والمعادلة (4) توضح ذلك.

$$\text{Dif} = -5769 + 1910 \text{ Cpi} \dots\dots\dots(4)$$

$$T (-5.91) + (4.79)$$

$$R2 = 46\% \quad R = 44\%$$

$$F = 22.27$$

يتضح من المعادلة (4) ان زيادة الفساد الاداري والمالي بنسبة 1% يؤدي الى زيادة عجز الموازنة بنسبة (1910) % ، في حين بلغ R^2 (46%) أي 46% من التغيرات الحاصلة في عجز الموازنة تعود الى الفساد الاداري والمالي اما 54% فترجع الى متغيرات اخرى

3 - 1 تقدير وتحليل اثر السياسة المالية في الفساد الاداري والمالي في مصر للفترة 1980 - 2008

من اجل اختبار فرضية البحث سوف نقسم الاختبارات الى ثلاثة اقسام :-

القسم الاول مشكلتين يجب التعامل معها ، المشكلة الاولى هي ما اذا كانت المتغيرات في النموذج ساكنة او مستقرة ، حيث يكون المتغير ساكناً او مستقراً اذا كانت درجة التكامل له مساوية للصفر ، اما اذا كانت المتغيرات غير مستقرة فيلزم اخذ الفروق لها، في حين كانت المشكلة الثانية فيما اذا كانت المتغيرات لها تكامل مشترك، فاذا كانت المتغيرات لها تكامل مشترك فهذا يعني ان هناك علاقة توازنية مستقرة طويلة الاجل بينها. وتتبع اهمية بحث المشكلتين من حقيقة افتراض ان المتغيرات في نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR من متغيرات مستقرة. (الحوشان، 2003، 10-11)

ولقد تم استخدام اختبار ديكي فوللر Dickey – Fuller في الكشف عن استقرارية المتغيرات . (نشوان ، 10) ، وبعد معالجة البيانات الغير مستقرة واخذ الفروق لها ننقل الى القسم الثاني بتطبيق اختبار سببه Granger على متغيرات النموذج وذلك للتعرف على طبيعة العلاقة السببية ما بين المتغيرات وخاصة ما بين الإيرادات العامة والفساد الاداري والمالي، والنفقات العامة والفساد الاداري والمالي، وعجز الموازنة والفساد الاداري والمالي ، والإيرادات العامة والنفقات العامة، والإيرادات العامة وعجز الموازنة، والنفقات العامة وعجز الموازنة، في حين تضمن القسم الثالث قياس تأثير العلاقات الدالية للمتغيرات وخاصة قياس تأثير الإيرادات العامة والنفقات العامة وعجز الموازنة على الفساد الاداري والمالي على الاقتصاد المصري للمدة 1980 - 2008 من خلال اختبار الـ VAR. بعد اجراء سببية Grange الجدول (1-1) اظهرت النتائج ان افضل علاقات سببية يمكن ان تتحقق بتخلف زمني لسنتين.

جدول (3 - 1) اختبار فرضية Granger

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 02/20/11 Time: 11:36

Sample: 1980 2008

Lags: 2

Probability	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.00369	7.30546	27	REV does not Granger Cause CPI
0.39258	0.97590		CPI does not Granger Cause REV
0.22421	1.60156	27	GOV does not Granger Cause CPI
0.51817	0.67750		CPI does not Granger Cause GOV
0.37210	1.03437	27	DIF does not Granger Cause CPI
0.88560	0.12216		CPI does not Granger Cause DIF
0.27003	1.39034	27	GOV does not Granger Cause REV
0.91932	0.08445		REV does not Granger Cause GOV
0.10408	2.51205	27	DIF does not Granger Cause REV
0.89662	0.10966		REV does not Granger Cause DIF
0.17190	1.90959	27	DIF does not Granger Cause GOV
0.84954	0.16428		GOV does not Granger Cause DIF

كما اظهرت نتائج اختبار F بين الإيرادات العامة والفساد الاداري والمالي، وبعد مقارنة F المحسوبة مع F الجدولية ، اظهرت نتائج الاختبار ان F المحسوبة اكبر من F الجدولية، أي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية

البديلة أي ان هناك علاقة سببية بين الايراد العام والفساد الادارية والمالي، بمعنى ان الايراد العام يسبب في الفساد الاداري والمالي في حين ان الفساد الاداري والمالي لا يسبب في الايراد العام.

بعد تحديد العلاقات السببية لـ Granger بين متغيرات النموذج ننقل الى اختبار الانحدار الذاتي للمتجه VAR على متغيرات النموذج، فاختبارات السببية توضح وجود او عدم وجود علاقات سببية، ولا تقدم تفسيرات لتأثيرات كمية بين المتغيرات ، ولذلك سوف يتم استخدام الاختبار الذاتي للمتجه الـ VAR .

اظهرت نتائج الاختبار الجدول (2-2) اربعة معادلات موضحة على شكل اعمدة يقرأ على عمود في الجدول بمعادلة انحدار للمتغير المعتمد الموضح في اعلى العمود ولإجراء اختبار الـ VAR يتطلب تحديد فترة التخلف المثلى التي سيتم استخدامها في هذا الاختبار ومن اجل التوصل الى نتائج اكثر دقة، سوف يتم تحديد فترة التخلف بناءً على اختبار Schwarz لتحديد فترة التخلف المناسبة والذي يعطي ادنى قيمة ، في حين يعتمد اختبار Likelihood على تقدير المعلمات المجهولة في احتمالية ان تقدم المشاهدات اكبر قيمة، اما معيار Akaike والذي يفضل المعادلة ذات القيمة الصغرى، وقد اختيرت المعادلة الاولى في الاختبار بناءً على نتائج AIC الذي حققت ادنى قيمة له بين المعادلات (17.7 , 199)

وظهرت قيمة R^2 بنسبة 70% ، أي ان التغيرات في المتغيرات التفسيرية استطاعت ان تفسر 70% من المتغيرات الحاصلة في عجز الموازنة، وامكن من خلال معيار (SC) تحديد فترة التخلف المؤثرة في النموذج بالشكل الامثل بسنتين .

اذ اظهرت نتائج الاختبار التأثيرات المعنوية للايراد الكلي في التخلف الثاني حيث ان زيادة الايراد الكلي بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض الفساد الاداري والمالي بنسبة (87%) .

جدول (3 - 2) اختبار الانحدار الذاتي للمتجه VAR

Date: 02/20/11 Time: 11:32

Sample(adjusted): 1982 2008

Included observations: 27 after adjusting endpoints

Standard errors & t-statistics in parentheses

DIF	GOV	REV	CPI	
-498.3859 (2145.74) (-0.23227)	754.7481 (7099.90) (0.10630)	6475.717 (6965.38) (0.92970)	-1.34E-14 (4.0E-15) (-3.34773)	CPI(-1)
37.74710 (2194.05) (0.01720)	2306.763 (7259.77) (0.31775)	-1870.759 (7122.22) (-0.26267)	9.45E-15 (4.1E-15) (2.30355)	CPI(-2)
0.048555 (0.12501) (0.38839)	-0.220933 (0.41365) (-0.53410)	-0.218945 (0.40582) (-0.53952)	1.01E-19 (2.3E-19) (0.43386)	REV(-1)
-0.000526 (0.11433) (-0.00460)	-0.097624 (0.37830) (-0.25806)	0.035817 (0.37113) (0.09651)	-1.87E-19 (2.1E-19) (-0.87597)	REV(-2)

0.083911	-0.450306	-0.001581	2.18E-19	GOV(-1)
(0.12472)	(0.41268)	(0.40486)	(2.3E-19)	
(0.67279)	(-1.09116)	(-0.00390)	(0.93520)	
0.026749	-0.319229	0.081316	1.55E-19	GOV(-2)
(0.12116)	(0.40089)	(0.39329)	(2.3E-19)	
(0.22078)	(-0.79631)	(0.20676)	(0.68418)	
0.867009	-2.820476	-1.518985	4.85E-19	DIF(-1)
(0.40032)	(1.32460)	(1.29951)	(7.5E-19)	
(2.16577)	(-2.12930)	(-1.16889)	(0.64772)	
0.167436	-0.931817	-0.147325	-1.63E-20	DIF(-2)
(0.37657)	(1.24601)	(1.22240)	(7.0E-19)	
(0.44464)	(-0.74784)	(-0.12052)	(-0.02318)	
-1234.785	12868.76	-1502.928	-4.28E-15	C
(2093.31)	(6926.41)	(6795.18)	(3.9E-15)	
(-0.58987)	(1.85793)	(-0.22118)	(-1.09370)	
855.0077	-7243.133	-3703.131	1.000000	CPI
(2307.62)	(7635.53)	(7490.87)	(4.3E-15)	
(0.37052)	(-0.94861)	(-0.49435)	(2.3E+14)	
0.700406	0.658708	0.433982	1.000000	R-squared
0.541797	0.478025	0.134325	1.000000	Adj. R-squared
39005349	4.27E+08	4.11E+08	1.36E-28	Sum sq. resids
1514.738	5012.023	4917.064	2.83E-15	S.E. equation
4.415931	3.645641	1.448265	2.54E+29	F-statistic
-229.7869	-262.0950	-261.5785		Log likelihood
17.76199	20.15518	20.11693		Akaike AIC
18.24193	20.63512	20.59687		Schwarz SC
-1098.718	3461.843	2610.231	2.387037	Mean dependent
2237.734	6937.261	5284.800	0.839032	S.D. dependent
		3.30E-10		Determinant Residual Covariance
		141.4882		Log Likelihood
		-7.517647		Akaike Information Criteria
		-5.597888		Schwarz Criteria

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- لقد اخذ يتزايد الاهتمام بالسياسة المالية في العصر الراهن ، نظراً لتزايد العجز في الموازنة العامة لمعظم دول العالم ، حيث أصبحت من أقوى السياسات الاقتصادية واشدها تأثيراً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمتها في تقليل الفوارق في الدخل وتوفير فرص العمل وزيادة القوة الشرائية لافراد المجتمع .
- 2- لقد شكل شيوع الفساد المتمثل في تردي الجانب المؤسسي والسياسي والاداري والقانوني عامل تحد واجها في للإصلاح المالي، ليس من خلال ضياع الموارد العامة وسوء وتخصيص الانفاق العام فحسب ، وانما أيضاً من خلال ايجاد مناخ طارد للاستثمار، ومنع عناصر الانتاج من ان تعمل بكفاءة مما شكل عقبة امام اقتصاد السوق.
- 1- اظهرت النتائج ان افضل علاقات سببية يمكن ان تتحقق بتخلف زمني لسنتين، حيث تبين بان هناك علاقة سببية من الايراد العام الى الفساد الاداري والمالي أي ان زيادة الايراد العام بسبب الفساد الاداري والمالي في حين لم تظهر علاقة سببية بين الفساد والمتغيرات الاخرى الكلية المختارة.
- 3- تناول التشريع المصري بالتجريم للعديد من التصرفات والافعال حيث اصدر المشرع المصري العديد من التشريعات التي تهدف الى تنظيم العمل في العديد من القطاعات مثل قانون البنك المركزي، قانون هيئة سوق المال، قانون حوافز وضمانات الاستثمار وغيرها من المجالات والقطاعات فضلاً ان التشريعات ذات الطابع الرقابي والتنظيمي لكيفية ادارة اموال وممتلكات الدولة وحمايتها ضد اعمال الفساد
- 4- يؤدي الفساد الى زيادة عجز الموازنة العامة للدول، حيث يكلف الفساد الدول بلايين الدولارات سنوياً، ويؤدي الى ارتفاع تكلفة الخدمات التي تحتاجها فضلاً عن اعاقه التنمية الاقتصادية وتقليل فرص الاستثمار المحلي والاجنبي واهدار المال العام وزيادة النفقات على حساب الايرادات .

ثانياً: المقترحات

- 1- ضرورة التركيز على الدراسات الخاصة بالفساد وان تكون الفرصة الارجح للجامعات ومراكز البحوث في التصدي لمثل هذه المسائل
- 2- تعزيز النزاهه والامانة والمسؤولية طبقاً لمعايير سلوكية من اجل الاداء الصحيح والمشرف والسليم للوظائف العمومية
- 3- العمل على انشاء نظام مالي شامل ومتكامل بحيث تقدم الموازنة بيانات كاملة وشاملة عن النشاط المالي السابق والمالي والمستقبلي، وتعطي بالتفصيل جميع العمليات المالية مما يؤدي الى زيادة كفاءة الادارة المالية للموازنة

المصادر

الكتب

- 1- الوادي، د. محمود حسين، 2010، تنظيم الادارة المالية من اجل ترشيد الانفاق الحكومي ومكافحة الفساد، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى.
- 2- الحيايى، عبدالفتاح، 2007، نمو مجتمع اكثر شفافية في مصر/ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.

الابحاث والدراسات

- 1- النجار أ.د. يحيى غني، 2009، الاثار الاقتصادية للفساد ، متاح على الموقع الاليكتروني : WWW.SHATHARAT.NET/VB/SHOW_HREAD.PHP/3
 - 2- يمانى، هناء، 2009، الفساد الاداري وعلاجه من منظور اسلامي بقلم
 - 3- الكبيسي، أ.د. عامر، 2000، الفساد الاداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة مجلد 2، عدد 1
 - 4- الجابري، د. عبدالله بن حاش الجابري، ، الفساد الاقتصادي ، انواعه، اسبابه، اثاره وعلاجه.
 - 5- عبداللطيف، فخري، ، اثر الاخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الاداري في الوظائف الحكومية.
 - 6- الحوشان، د. حميد بن محمد الحوشان، 2003 الانفاق الحكومي تآثيره على الانفاق الاستهلاكي طريقة متجه الانحدار الذاتي.
 - 7- النشوان، د. عثمان سعد النشوان، أ.د. عادل محمد خليفة غانم، 2003 ، اثر التضخم على الانتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية في المملكة العربية السعودية.
 - 8- لجنة الشفافية والنزاهة، 2008 .
 - 9- ندوة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام وبالتعاون مع المعهد الدنماركي المصري للحوار، 2006.
 - 10- خليل، د. عطا الله، ، دخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي، تجربة الاردن
 - 11- معن حمدان علي، 2006، مفاهيم ومصطلحات ، العدد 80
 - 12- جبار محمد الشيخ حمادي، 2007، دراسات مفاهيم وابعاد الخصخصة) [www.marafea.org/paper.php? Source ak bar & mif – inter page](http://www.marafea.org/paper.php?Source%20ak%20bar%20&%20mif%20-%20inter%20page)
 - 13- www.aliahmedali.com
- الأجر بين دفع التنمية وإعاققتها المفهوم الاقتصادي والواقع المادي الحالة المصرية نموذجا

النشرات

- 1- مركز الابحاث الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية
- 2- Global Correction Predication index (2000 – 2003) Transeparency International, [www. Amazon.com](http://www.Amazon.com)